أَشْعَابُ العِلْمِ

(يَنبَغِي لِمَنْ يُحِبُّ العِلْمَ أَنْ يَفْتَنَّ فِي كُلِّ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنَ العُلُومِ، إِلَّا أَنَّهُ يَكُونُ مُنْفَرِدًا غَالِبًا عَلَيْهِ مِنْهَا عِلْمٌ، يَقْصِدُهُ بِعَيْنِهِ وَيُبَالِغُ فِيهِ)

المبرّد (٢٨٥هـ)

قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي خَبَرِ مُوسَى ﷺ وَفَتَاهُ:

«... حتَّى أَتَيَا الصَّخْرَةَ، فَرَأَى رَجُلًا مُسَجًّى عَلَيْهِ بِثَوْبٍ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ مُوسَى، فَقَالَ لَهُ الخَضِرُ: أَنَّى بِأَرْضِكَ السَّلَامُ؟ قَالَ: أَنَا مُوسَى. قَالَ: مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: يَا مُوسَى إِنَّكَ عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللهِ عَلَّمَكَهُ اللهُ لَا أَعْلَمُهُ، وَأَنَا عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللهِ عَلَّمَنِيهِ لَا تَعْلَمُهُ».

أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ (١٢٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٣٨٠) فِي «صَحِيحَيْهِمَا».

(١)

(فردٌ واحدٌ لا يستطيع أن يستوعبَ نتائجَ العلوم لكثرتها وتشعبها، وفردٌ واحدٌ هو الذي ينبغي أن يتوصَّل إلى كَشفٍ علميٍّ أو نظريةٍ واحدَةٍ لتفسير النتائج التي توصَّلت إليها العلوم المختلفة)[1].

بهذه الخلاصة المكثَّفَة يطرح عبدالوهاب المسيري (١٤٢٩هـ) معادلةً معرفيَّةً شديدةَ الإعضال، معادلةً لا ينبغي مجاوزتها بفتور حين النظر والبحث في رُتَبِ العلم وأجناسِه، وهي من جهةٍ أخرى تبيِّنُ طبيعة الإشكال الذي يكتنف ثنائيَّةَ التخصُّص/ التوسُّع، الثنائيَّةَ التي ألقت بظلالِ تأثيرِها على مساحات شاسعة من مناهج التحصيل ومسالكه.

---

(١) رحلتي الفكرية (٢٧٣).

هذه المعادلة تمثل إشكالًا وعزًا لمناصري كلِّ طرفٍ في هذه الثنائيَّة، فبما أنَّ علومَ الشريعة روابطُ متصلةٌ، (يتعلَّق بعضها ببعض، ولا يستغني منها علمٌ عن غيره)[1]، فلا يمكن تسجيل نتيجة فيها والمرء متعلق برابطة دون أخرى، وفي الوقت نفسه فإنَّ من العسير جدًّا أن يُشرِفَ المرءُ على كافَّة الرَّوابط، بَلْهَ التحقُّقَ من صدقها واختبار سلامتها .. نحنُ إذًا أمام ضرورتين: ضرورة التوسُّع، وضرورة التخصُّص!

(٢)

التاريخ العلمي يُوقِف المطالع على تفسير نشوء المفاهيم ومراحل تطورها، ومن هنا كان أداةً رئيسةً لفهمها وتحليلها وتقويمها، كما أنَّ العلمَ بإشكال المفاهيم يُعَدُّ أداةً مُثلى لتحريض الذهن على معالجتها والبحث في أغوارها، لأنَّ العلمَ بإشكالها يحرِّك الذهن إلى مطلوب، وبفراغ الذهن عن أيِّ استشكالٍ تتوقَّف حركته .. لأيِّ شيءٍ يتحرَّك؟!

ومفهوم التخصص من تلك المفاهيم التي اتَّسم البحث فيها بضعف الإحاطة بتاريخها وإشكالها، ولأنه من المفاهيم الفاعلة في مختلف الحقول العلمية، فقد تباينت الرؤى حوله وفي مدى الحاجة إليه، بل امتدَّ البحث فيه ليبلغ محزَّ النظر في مشروعيَّته المنهجيَّة، وما ذلك إلا لكون مفهوم التخصص لم ينضبط عند المختلفين فيه، سواء كان ذلك لأسبابٍ خارجةٍ عن ماهية المفهوم متعلقةٍ بتاريخه، أو لأسبابٍ داخليَّةٍ تتعلق بإشكال مفهوم التخصص وتمثيله معادلة صعبة ليس من الهيِّن حلُّها.

(١) رسائل ابن حزم (٤: ٨١).

وحتى نقترب من نظرة سواء عن التخصص فلنمهِّد بأنَّ من المعلوم أنَّ مصدرَ العلومِ كلِّها هو الوحي، ولم يكن المسلمون في العهد الأول يعرفون هذه العلوم بتصنيفها الحالي، بل كانت العلومُ عندهم لحمةً واحدةً، ووشائجَ مترابطةً، والعلمُ كان هو الفقهَ في الدين بشتَّى موضوعاته، وإنْ كانت بعض العلوم تتمثَّل على هيئة اهتمامات عند بعض علماء الصحابة رضي الله عنهم، فلمعاذ بن جبل (١٨هـ) اختصاصٌ بالحلال والحرام، ولابن عباس (٦٨هـ) اختصاصٌ بالتفسير، ولزيد بن ثابت (٤٥هـ) اختصاصٌ بالفرائض، وهلمَّ جرًّا .. لكنَّ هذه الاختصاصات كانت في ذهنيَّةِ ذلك العهد تُمثِّل اهتمامًا بموضوعاتٍ داخلَ علمٍ، ولم تكن تظهر بصفتها اختصاصاتٍ تُحيِّز هذه الموضوعات لتكون علومًا مفردَةً بمناهجَ مستقلَّةٍ.

يمكننا القول بأن التخصص في هذه الحقبة لم يكن قسيمًا للتوسُّع، لأن مفهوم التوسُّع مرتبطٌ بمفهوم المصادر وتعدُّدها، والمصادرُ حينذاك منضبطةُ المفهوم، ولم تكن إلَّا الكتابَ والسنَّةَ، فلم تكن ثنائية التخصُّص/ التوسُّع حاضرةً على هيئةٍ متضادَّةٍ، لأنَّ وحدةَ المصدر وانضباطَه في عهد الصحابة كان يقتضي من عالمهم وطالبهم أن يتجه إليه بكليَّته وإن أرخى فكرَه ووسَّع نظرَه في جوانبَ منه.

أمَّا في الأزمنة التي تلت زمنهم فقد صار للمصدر الموحَّد فيها فروعٌ مولَّدةٌ، وهذا ما حَدَا ببعضهم إلى أن يستقلَّ بفرعٍ اغترارًا بتحيُّزه عن مصدره الأصل، ولظنِّهِ إمكانيَّةَ التحقيق فيه إذا ما اعتزل به، وهنا مربط الفرق.

أمّا لماذا تولّدت هذه الفروع المصدريّة واستقلّت، فللجواب عن ذلك جملةُ معطياتٍ كان لمجموعها إسهامٌ في نشوء هذه الفروع، أو بعبارة أدق: إسهامٌ في استقلالها، وإلّا فنشوءُها مرتبطٌ بنشوء المصدر الأم، وما هي إلّا تمثّلاتٌ لجوانبَ منه.

من تلك الأسباب اشتهارُ بعض العلماء بعلومٍ معيَّنةٍ مع درايتهم بغيرها إلّا أنَّ طلابهم عُنُوا في المقام الأول بالنَّهل مما اشتُهِر به أشياخُهم، ولذلك تجد مثلًا جمهورَ الأحرف المنقولة عن ابن عباس رضي الله عنه (٦٨هـ) متعلقةً بالتفسير، وجمهورَ ما نقِل عن عليٍّ رضي الله عنه (٤٠هـ) متعلّقًا بالفقه، مع إمامة ابن عباس في الفقه وإمامة عليٍّ في التفسير، وهذا التمايزُ الكمّيُّ له أثرٌ ولا بُدَّ في التصنيف العلمي، وذلك ساعد في اتساع رقعة التخصصات المختلفة، فكان لابن عباس مدرسةٌ تفسيريَّةٌ مكيَّةٌ، وكان لعليٍّ مدرسةٌ فقهيَّةٌ كوفيَّةٌ.

ثمَّ إنَّه مع مرورِ الأزمنة وتعاقبِ الأجيال ظهرتْ على السطح ثغراتٌ علميَّةٌ استدعت سدَّها بإحالة العلوم التي كانت في العهد الأول مَلَكاتٍ لتكون صناعاتٍ، ففسادُ اللّسان أفضى إلى تصنيع علوم اللُّغة، واختلال نظام الاستدلال أفضى إلى تصنيع علم أصول الفقه، وبدءُ فشوِّ الكذب كان تمهيدًا لتصنيع علوم الحديث.

وهذه العلوم في حقيقتها غاياتٌ من الوحي أو وسائلُ إليه، فلم تكن يومًا أجنبيَّةً عنه، لكنَّ تأخُّرَ تدوينِها وتصنيعِها أفرزه نضوبُ الملكات عند أهل الزمان اللّاحق، فلم يكن تدوينها في أول الأمر فضولًا واختيارًا مسرَّحًا عن قبضة الحاجة، بل كان سدًّا لثغرة واستجابةً لِـمُثير.

أين السبيل إلى الخلاص من إعضال هذه المعادلة؟

كلَّما تعقَّد المفهوم لديك فاضرِبْ على وتر التمييز بين مراتبه، وأنزِل كلَّ مرتبةٍ منزلتَها التي تستحقها، فما انضبط لديك فاعتمده، وإلا فسرِّحه إلى بقعة الإمكان، وإذا نظرنا في ثنائية التخصُّص/ التوسُّع وما كان عليه علماء الإسلام فلا يمكننا أن نصادم التاريخ ونطلق القول بأن طريقة السلف كانت هي التوسُّعَ العلميَّ وعدمَ الاعتراف بهذه الحدود العلمية والصناعات المعرفية، كما لا يمكننا إطلاق القول بأن طريقتهم هي التخصص العلمي المحض، بل كانت ثنائية التخصُّص/ التوسُّع خاضعةً لاعتباراتٍ نسبيةٍ تمتزج فيها القدرة الذهنية بالحاجة المعرفية بالحقل العلمي بيئةً وطلابًا وعلماءَ، ويمكننا من حيثُ الإجمال تقرير أمور:

الأمر الأوَّل:

أنَّ العلماءَ كلَّهم مقرُّون باتساع العلم، وتشعُّب أوديته، وأنَّ أحدًا ليس بمقدوره التسلُّطُ على شتَّى مسائله بالفقه والدراية، ولذلك تنوعَّت كلماتهم في حلِّ هذا الإعضال بحسب المحذور الذي انقدح في أذهانهم.

فمنهم من قدَّر أن اتساع العلم ربَّما أدَّى ببعض الطلبة إلى المسارعةِ في تحصيله والعَبِّ منه لتطويقه، فتكلَّم بما يرشِّد هذا التحصيل المتعجِّل، وأنَّ العلمَ لا يتطامَنُ لمثل هذه المسارعة والمعاجلة، ومن أولئك الإمامُ الزهريُّ (١٢٤هـ)، فقد قال ليونس بن يزيد (١٥٩هـ): (يا يونس .. لا تكابرْ

هذا العلم، فإنما هو أودية، فأيها أخذت فيه قطع بك قبل أن تبلغه، ولكن خُذه مع الأيام والليالي، ولا تأخذِ العلمَ جملةً، فإنَّ مَن رام أخذه جملةً ذهب عنه جملةً، ولكن الشيء بعد الشيء مع اللّيالي والأيام)[1].

ومنهم من قدَّر أن اتساع العلم ربَّما أغرق الطالب في لجحه، وقذف به في مَهَامِهِ أوديته، فأوصى بأن يتجه اهتمامه إلى أنفعه، ولذلك قال حبر الأمة ابن عبَّاس رضي الله عنه (٦٨هـ): (العلمُ أكثر من أن يُحصَى، فخذوا من كلِّ شيءٍ أحسنَه)[2].

وفي هذا السياق يقول ابن الجوزي (٥٧٩هـ): (رأيتُ الشَّرَهَ في تحصيل الأشياء يُفَوِّتُ على الشَّرِهِ مقصودَه). ولما ضرب لذلك مثلًا في العلم وتحصيله قال: (فإن قال قائل: أليس في الحديث: «منهومان لا يشبعان: طالبُ علمٍ وطالبُ دنيا»؟ قلتُ: أمَّا العالم فلا أقول له: اشبعْ من العلم، و لا: اقتصرْ على بعضه. بل أقول له: قَدِّم المهم، فإنَّ العاقلَ من قدَّر عمرَه وعَمِل بمقتضاه، و إن كان لا سبيل إلى العلم بمقدار العمر، غير أنه يبني على الأغلب، فإن وصل فقد أعدَّ لكلِّ مرحلةٍ زادًا، وإن مات قبل الوصول فنيَّته تسلك به)[3].

وقال في موضعٍ آخرَ: (اعلم أنه لو اتَّسع العمر لم أمنعْ من الإيغال في كل علمٍ إلى منتهاه، غير أنَّ العمرَ قصيرٌ، والعلمَ كثيرٌ)[4].

---

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر (١: ٣٥٩).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (١: ٣٦٣).

(٣) صيد الخاطر (١٨١-١٨٣).

(٤) صيد الخاطر (٤٤٢-٤٤٣).

ومنهم من أوصى طالب العلم بأن يُعنى بدقائق العلوم لئلّا تضيع، فإنّ اتّساعَ العلوم رُبَّما جرف الطالبَ عنها، وأغراه بمجانبتها، وفي ذلك يقول الشافعي (٢٠٤هـ): (من تعلَّم علمًا فليدقِّق فيه، لئلّا يضيع دقيقُ العلم)[١].

ومنهم من قدَّر أنَّ اتساع العلم ربما أغرى الطالبَ بأخذ نُتَفٍ من جوانبه دون تحقيقٍ لمسائله، وأنَّ هذه النتفَ تكفي للوقوف على حقائق العلم، وأن ينال المرء منزلة العالِـمِيَّة، فدفعًا لمثل ذلك قال الخليل بن أحمد (١٧٠هـ): (إذا أردت أن تكون عالـمًا فاقصد لفنٍّ من العلم، وإن أردت أن تكون أديبًا فخُذْ من كلِّ شيء أحسنَه)[٢].

ولما ترجم الذهبي (٧٤٨هـ) لابن الجوزي (٥٧٩هـ) مَسَّه بقوله: (ومع تبحُّر ابن الجوزي في العلوم، وكثرة اطلاعه، وسعة دائرته، لم يكن مبرِّزًا في علم من العلوم، وذلك شأنُ كلِّ مَن فرَّق نفسه في بحور العلم)[٣].

الأمر الثَّاني:

أنَّ تمييزَ العلوم وتصنيفَها لم يكن محلَّ نقدٍ عند العلماء، فهو ضربٌ من التراتيب العلميَّة التي تقرِّبها الحاجةُ وتدنيها مظنَّةُ النَّفعِ والضبطِ، وإنما كان محلُّ نقدهم هو التوجُّهَ إلى علم من العلوم مع الإعراض عن سائرها، لأنَّ الإعراضَ فرعٌ عن الجهل بحقيقة هذه العلوم التي تميَّزت، وأنها كانت كتلةً واحدةً، آخذًا بعضُها بِحُجَز بعضٍ، وإنما فتَّتها ما تقدَّم ذكره.

---

(١) المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (١: ٣٧٧).
(٢) جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر (١: ٤٢٦).
(٣) تاريخ الإسلام (١٢: ١١١١).

قال الراغب الأصفهاني (٥٠٢هـ): (حقُّ الإنسان ألا يترك شيئًا من العلوم أمكنه النَّظرُ فيه واتَّسعَ العمرُ له إلَّا ويَخبُرُ بشمِّه عَرْفَه، وبذوقِه طِيبَه، ثم إن ساعده القَدَرُ على التَّغذِّي به والتزوُّدِ منه فبها ونِعْمَت، وإلَّا لم يُبصَرْ - لجهله بمحلِّه وغَبَاوتِه عن منفعته - إلَّا مُعَادِيًا له بطبعه)[1].

ومن الأخبار المليحة في ذلك ما حدَّث به سهل بن محمد السجستاني (٢٥٥هـ)، فقد قال: (ورد علينا عاملٌ من أهل الكوفة، لم أرَ في عُمَّال السلطان بالبصرة أبرعَ منه، فدخلت مُسلِّمًا عليه، فقال لي: يا سجستاني مَن علماؤكم بالبصرة؟).

فعدَّد عليه سهل بن محمد علماءَ البصرة، كلٌّ حسب تخصُّصِه، فطلب الكوفيُّ من كاتبه أن يجمعهم، فجمعهم من الغد، وأخذ الكوفي يسأل كلَّ عالم مسألةً خارجةً عن تخصُّصه، فلم يجيبوه بشيء، بل صرَّح كلٌّ منهم بعدم اختصاصه، فقال في ختم حلقة المساءلات هذه: (ما أقبح الرجلَ يتعاطى العلم خمسينَ سنةً لا يعرف إلا فنًّا واحدًا، حتَّى إذا سُئِل عن غيره لم يَجُلْ فيه ولم يَمُرَّ، ولكنَّ عالـمَنا بالكوفة الكسائيَّ لو سُئِل عن كلِّ هذا لأجاب)[2].

الأمر الثَّالث:

أنَّ العلومَ وإنْ كانت باديَ الأمر متَّحدةً فذلك لا يعني أنَّ كلَّ علمٍ لا يتأتَّى فهمُ مسائله إلَّا بالنظر في غيره، فإنَّ التمييز الحاصل بين العلوم كان

(١) الذريعة إلى مكارم الشريعة (١٧٢). وقال ابن حزم (٤٥٦هـ): (نحن نوصي طالبَ العلم بأن لا يذمَّ ما جهل منها فهو دليلٌ على نقصه وقوله بغير معرفة) رسائل ابن حزم (٤: ٨١).

(٢) تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي (١٣: ٣٤٩-٣٥٠).

تمييزًا واعيًا، ملاحِظًا للمصدر الأساسيّ والفرع التخصُّصيّ، ومن هنا أمكن أن يكون لكلّ علمٍ اختصاصٌ بحدود منهجيَّة لا اعتباطيَّة، وبالتالي أمكنَ أن يكون لكل علمٍ مختصُّون قاصرون عن حذق باقي العلوم، والبحث هنا لا يتعلّق بمدح ولا قدح، ولكنه توصيفٌ لِـمَا يمكن أن يَزِنَ النظرَ في مفهوم التخصص وإشكاله.

فهناك مساحاتٌ في كل علمٍ يمكن الإشراف عليها والتحقيق فيها مع قصور النظر والتحقيق في بعض العلوم الأخرى، كما أنَّ هناك مساحاتٍ لا يمكن التحذُّق فيها إلا بتجاوز حدود التخصص، أمَّا التحقيق في كل علم على وجه الكمال فلا يكون إلا باتساع النظر ليشمل سائر العلوم.

وإنما قرَّرت هذا الأمر لأنك تجد في علماء الإسلام مَن كان إمامًا في فنٍّ مع قصوره في علوم أخرى، وهذا وإن جرَّ النقص عليه في جوانبَ من أبحاث تخصُّصِه إلا أنه لم ينزِع عنه الإمامة فيه، وأنا أضرب لذلك مَثَلَيْنِ:

■ حمَّادُ بن أبي سليمان (١٢٠هـ):

فقيهُ العراق، أنبلُ أصحاب إبراهيمَ النخعيّ (٩٦هـ)، وأقيسُهم، وأبصرُهم بالمناظرة والرأي، وهو شيخُ فقيه الدنيا أبي حنيفة (١٥٠هـ)، ومع إمامته في الفقه، وتواتر الثناء عليه في ذلك، إلا أنه لم يكن ذا باعٍ في الحديث، وليس الشأنُ في عِزَّة روايته، فإنه لم يكن مكثرًا منها لأنه مات قبل أوانها، لكنه كان ذا قصورٍ في الخبرة بالآثار ومعرفتها، حتَّى قال أبو حاتم الرازي (٢٧٧هـ): (هو مستقيمٌ في الفقه، فإذا جاء الأثر شوَّش)[1].

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (٥: ٢٣٤).

وهذا لم يكن قادحًا في إمامته الفقهية، لكنه أثَّرَ سلبًا في جوانبَ من فقهه لاشتراك أرضيَّة الرأي والأثر فيها.

■ إمامُ الحرمين الجوينيُّ (٤٧٨هـ):

شيخُ الشافعيَّة، وجوهرة الأصوليين، كان إمامًا في الفقه وأصوله، لا يُبارى، لكنه كان قليلَ البضاعة في الحديث، حتى قال عنه الذهبيُّ (٧٤٨هـ): (كان هذا الإمامُ مع فَرْط ذكائِه، وإمامتِه في الفروع وأصول المذهب، وقوَّة مناظرته = لا يدري الحديث كما يليقُ به، لا متنًا ولا إسنادًا)[1]. وعدم درايته بالحديث لم ينتزعْ عنه إمامته الفقهية والأصولية، وإن مسَّه ذلك بضربٍ من القصور فيهما.

(٤)

إذا تقرَّرَ أنَّ العلمَ أكبرُ من أن يحاط به، وأنَّ العلماءَ لأجل ذلك أوصوا طالبَ العلم بعدم مكابرته وعدم تَطَلُّبِ الاستيلاء عليه جملة واحدة، وأن يُعنى بأنفعه وأحسنه، وألَّا يضيعَ في مفاوزه حتى لا يُفوِّتَ عليه مقصوده منه، وأنَّ عليه إذا طلب أن يدقِّق، لئلَّا يضيع دقيق العلم، وأنَّه لن يبلغ أن يكون عالـمًا إذا كان يتخيَّرُ الأحسن من كل شيء، فهذا شأن الأدباء، وإنما العلم بتحقيق النظر في المسائل وتحريرها.

وإذا تقرَّر أنَّ من المعيب مع ذلك أن يُقبِلَ الطالبُ بكلِّيَّته على علمٍ مع الإعراض عن سائر العلوم.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٨: ٤٧١).

= إذا تقرَّر هذا وذاك، فما القدر المجزئ الذي يُحصِّلُ به طالب العلم الأنفعَ والأحسنَ، ويَبلُغُ به أن يكون عالـمًا، ويخرجُ به من معرَّة الإعراض المفضي إلى الجهل؟

يقدِّم ابن حزم (٤٥٦هـ) إجابةً واعيةً بحجم الإشكال، فيقول أوَّلًا:

(مَنِ اقتصرَ على علمٍ واحدٍ لم يطالعْ غيرَه أوشك أن يكون ضُحْكَةً، وكان ما خَفِيَ عليه من علمه الذي اقتصر عليه أكثرَ مما أدرك منه، لتعلُّقِ العلوم بعضِها ببعضٍ، وأنها دَرَجٌ بعضُها إلى بعضٍ[1].

ومَن طلب الاحتواء على كلِّ علمٍ أوشك أن ينقطِعَ وينحسِرَ، ولا يحصلَ على شيء، وكان كالمحضر إلى غير غاية، إذ العمرُ يقصُرُ عن ذلك).

ثم أجرى نظره ابتغاءَ حلٍّ للخروج من هذه المشكلة، فقال:

(ليأخُذْ من كلِّ علمٍ بنصيب، ومقدارُ ذلك معرفتُه بأعراضِ ذلك العلم فقط، ثم يأخذ مما به ضرورةٌ إلى ما لا بُدَّ له منه، ثم يعتمد العلمَ الذي يسبق فيه بطبعه وبقلبه وبحيلته، فيستكثر منه ما أمكنه، فربَّما كان ذلك منه في علمين أو ثلاثة أو أكثر، على قدر زكاء فهمه، وقوة طبعه، وحضور خاطره، وإكبابه على الطلب، وكلُّ ذلك بتيسير الله تعالى)[2].

---

(١) قال ابن الجزري (٨٣٣هـ): (لا شكَّ عند كلِّ ذي لبٍّ أنَّ مَن تكلم في علم - ولو كان إمامًا فيه - وكان العلمُ يتعلَّقُ به علمٌ آخرُ، وهو غيرُ متقنٍ لما يتعلق به = داخَلَهُ الوهم والغلط عند حاجته إليه) منجد المقرئين (٤٦).

(٢) رسائل ابن حزم (٤: ٧٨).

فيميِّزُ ابن حزم (٤٥٦هـ) بين مرتبتين، التوسُّعِ والتخصُّصِ، ويجعل منهما مرتبتين متكاملتين لا متمانعتين، فلأنَّ العلمَ بحورٌ فليأخذِ الطَّالب من كل علم ما لا بُدَّ له منه، ولئلَّا يكون علمه مجرَّدَ إشرافٍ على ضرورات العلوم مع تنكُّب دقائقها ومحرَّراتها فليتوجَّه بهمِّه إلى جانبٍ من العلم، وليكن واحدًا أو اثنين أو أكثر، حسب طاقته، فيستكثر منه ما أمكنه.

ونحوهُ ما حكاه الجاحظُ (٢٥٥هـ) عن شيخِهِ أبي إسحاق النَّظَّام (٢٢٣هـ تقريبًا) أنه قال: (مَن أراد أن يعلمَ كلَّ شيءٍ فينبغي لأهله أن يداووه، فإنَّ ذلك إنما تصوَّرَ له بشيءٍ اعتراه! فمن كان ذكيًّا حافظًا فليقصِد إلى شيئين، وإلى ثلاثة أشياء، ولا ينزِعْ عن الدَّرْس والمطارحة، ولا يدعْ أن يُـمِرَّ على سمعه وعلى بصره وعلى ذهنه ما قدر عليه من سائر الأصناف، فيكون عالـمًا بخواصَّ، ويكون غيرَ غُفْلٍ من سائر ما يجري فيه الناس ويخوضون فيه)[1].

ويقدِّمُ مسكويه (٤٢١هـ) رؤيةً نافعةً فيما يتعلَّق بالقدر الذي يُتلقَّى من كل علم، فيقول: (المطلوبُ من كلِّ علمٍ هو الوقوفُ على كليَّاتِه التي تشتمل على جميع أجزائه بالقوة)[2].

فالذي يتلقاه الطالب إذًا ليس مجرَّدَ العناوين الكبرى، ولا رؤوس المسائل، بل الكليَّات التي من شأنها أن تكون كاشفةً للجزئيات، فيتعلَّم الكليَّات بالفعل، أمَّا الجزئيَّات المنتشرة فبالقوة القريبة.

ثم يضربُ مسكويه عَقِب ذلك مثالًا بعلم الطب، فيقول: (مثالُ ذلك

---

(١) الحيوان للجاحظ (١: ٥٩-٦٠).

(٢) الهوامل والشوامل (٢٦٩).

أنَّ الطبَّ إذا تُعُلِّمَتْ أصولُه وقوانينُه التي بها يُستخرَجُ نوعُ المرض ونوعُ العلاج فقد كفى فيه ذلك، فأمَّا أن يُعرَفَ منه جميعُ أجزاء الأمراض فذلك محالٌ).

ثم إنَّ التوسُّع - ولو بقدرٍ - من ضرورةِ اعتدالِ الطالب في نظره العلمي، وذلك ليدرك حقَّ اليقين أنَّ العلمَ أوسعُ دائرةً من ضِيقِ تخصُّصه.

يقول الجاحظ (٢٥٥هـ): (قد يكونُ الرجلُ يُحسِنُ الصِّنفَ والصنفينِ من العلم، فيظنُّ بنفسه عند ذلك أنَّه لا يحملُ عقلَه على شيءٍ إلا نَفَذَ به فيه!)(١).

وهذا من جناية التخصُّص المعزول على الطالب، حيث يظنُّ أنَّ خبرتَه بتخصُّصِه تمكِّنُه من مختلف مجالات المعرفة، فيستطيلُ بضيقِ تخصُّصِه على اتِّساعِ العلوم، فيأتي بعد ذلك بالعجائب.

ومن جهة أخرى فإن التخصص كثيرًا ما يحرِّض المتخصص على الإزراء بسائر العلوم وأهلها، كما قال تاج الدين السبكي (٧٧١هـ): (قلَّ ما رأيتُ سالكَ طريقٍ إلا ويستقبحُ الطريقَ التي لم يسلكْها، ولم يُفتَحْ له مِن قِبَلِها، ويضع عند ذلك من غيره، لا ينجو من ذلك إلا القليلُ من أهل المعرفة والتمكين)(٢).

وهذا - كما يقول ابن حزم (٤٥٦هـ) - (كثيرًا ما يعرِضُ لمبتدئٍ في علمٍ من العلوم، وفي عنفوان الصبا وشدة الحداثة)، ودواءُ مَن كانت هذه حالَه

---

(١) رسائل الجاحظ (٣: ٤٤).

(٢) طبقات الشافعية الكبرى (٦: ٢٤٤).

أن يبيِّنَ له (أحد وجهين: إما نقصُ علمه الذي يتبجَّحُ به عن غيره من العلوم، أو فاقةُ علمه ذلك إلى غيره من العلوم، وأنّه إن لم يُضِفْ غيرَه من العلوم إلى علمه كان ناقصًا لا ينتفع به كبير منفعة، بل لعله يستضرُّ به جدًّا)[1].

(٥)

إذا تشكَّلتْ بما مضى رويةٌ مقارِبةٌ يستطيعُ بها طالبُ العلمِ إدارةَ تحصيله في ظلِّ إشكاليَّة التوسُّع والتخصُّص، فها هنا بعضُ محكَمَاتٍ تصلح أن تكونَ تمامًا لتلك الرؤية:

■ **العلمُ بمظنَّة العلم:**

أيًّا كان تخصُّصُ الطالب فلا بدَّ أن يكون خبيرًا بمظانِّ العلم، فهذا أمرٌ لا بد أن يستوي في الاعتناء به طلاب التخصصات كافةً، فالعلم لا يمكن أن يحاط بحقائقه وأطرافه، غير أنَّ الوقوف على مظانِّه ممكنٌ وإن كان عسيرًا، وليس القصدُ من مظانِّه أن يعلمَ طالبُ العلم الكتبَ الرئيسةَ في كلِّ علمٍ فحسب، فهذا مما يُدرَك بالورقة والورقتين، بل الشأن أن يَعلَمَ أين تُبحَثُ مشكلاتُ العلم ودقائقُه، ويَعلَمَ موقع كل كتاب من سلسلة مصادر العلم ومدى تأثره وتأثيره، وكيف يتعامل معها ويفيد منها، ويميِّز بين كتب الفن وأعلامه ومدارسه، فإن لذلك أثرًا في وزن مسائل العلم،

---

(١) رسائل ابن حزم (٤: ٨٦-٨٧).

وقد أوفى الطناحي (١٤١٩هـ) على الغاية يوم أن قال: (معرفةُ مظنَّة العلم نصفُ العلم)[١].

فليكن تخصُّصُ الطالبِ نصفَ علمِه، وليُفرِّق نصفَه الآخرَ بين سائر العلوم بضبطِ أصولها، ودَرْكِ ضرورياتها وكليَّاتها، والإشرافِ على مظانِّ مسائلها ومغابنِ أبحاثها، (وعلى قدر ما يكون للرجل من خبرةٍ بالعلوم يبعُدُ عن مواقع الذِّلَّة، ويزداد في أعين الناس تَجِلَّة)[٢].

وهذا يستتبع أن يكون للطالب اشتغالٌ بالكتب واستكثارٌ منها، وكلَّما كانت الكتبُ دانيةً منه كان أدنى إلى علم ما فيها .. قال ابن حزم (٤٥٦هـ): (لا سبيلَ إلى حفظ المرء لجميع علمِه الذي يختصُّ به، فإذْ لا سبيلَ إلى ذلك فالكتبُ نِعْمَ الخازنةُ له إذا طلب)[٣].

ومن هنا فلا وجه لذم الاستكثار من الكتب إلا إذا كان منتهى قصد الطالب الاستكثارَ فقط دون أن يجِدَّ في مطالعتها ومعاناتها.

■ العلمُ بما يؤول إلى التخصص:

إذا تقرَّر أنَّ الوجهَ أن يتوجَّه الطالب بهمِّه إلى علمٍ يتسلَّطُ ببحثه ونظره فيه على جليله ودقيقه، فلا بدَّ أن يعلم أنَّ بين العلوم من الوشائج ما لا يمكن أن تحيط به المصادر المتخصصة، ولذلك فلا مناصَ له من تجاوز حدود تخصُّصِه لتتحرَّرَ له مسائلُ علمه، وهذه المجاوزة لا يرادُ منها

(١) في اللغة والأدب (١: ٢٨٨).
(٢) الأعمال الكاملة لمحمد الخضر حسين - رسائل الإصلاح (٥: ٢١٣٩).
(٣) رسائل ابن حزم (٤: ٧٧).

أن يطَّلع الطالب على ما لا بُدَّ له من كل علم، فهذا القدر من فرض طالب العلم ما دام طالبَ علمٍ بصرف النَّظر عن تخصُّصه، وإنما القصد هنا أنَّ لكلِّ تخصُّصٍ وجهًا من الارتباط بسائر العلوم، وعلى المتخصص أن يُلِمَّ به، وهذا الوجه يتفاوت من علمٍ إلى آخرَ، فما يحتاجه طالب الحديث من علم اللُّغة ليس على وزان ما يحتاجه طالب التفسير، وهكذا.

ومن المقاطع البارعة المشيرة إلى فكرة العناية بالعلوم الآئلة إلى التخصص ما قدَّم به ابنُ عطيَّة (٥٤٢هـ) تفسيرَه الجليل «المحرر الوجيز»، فبعد أن ذكر أنَّ العلمَ فنونٌ، وأن على من تشوَّق للتحصيل أن يأخذَ من كلِّ علمٍ بطرف = قال:

(ثمَّ رأيتُ أنَّ من الواجب على من احتبى، وتخيَّرَ من العلوم واجتبى، أن يعتمدَ على علمٍ من علوم الشرع، يستنفدُ فيه غاية الوسع، يجوبُ آفاقَه، ويتتبَّعُ أعماقَه، ويضبطُ أصولَه، ويُحكِمُ فصولَه، ويُلخِّصُ ما هو منه، أو يؤولُ إليه، ويَفِي بدفع الاعتراضات عليه حتى يكون لأهل ذلك العلم كالحصن المشيد، والذخر العتيد، يستندون إليه في أقواله، ويحتذون على مثاله)[1].

وهذا القدرُ الآئِلُ إلى التخصص يُعلم من خلال أمورٍ عدَّةٍ:

منها: العلم بمظنة العلم، فبعلمه بها في دواوين العلوم الأخرى من المسائل يدرك ما له علقة منها بتخصصه.

---

(١) (١: ٦-٧).

ومنها: ما يرجع إلى القدرات الذهنية التي يستشرف بها كلُّ طالبٍ حوائجَ تخصصه، وهذا يتفاوت بتفاوت الطلبة.

ومنها: ما يُدرَك بمراجعة المختصِّين في العلوم الأخرى، وهذا يختصر الطريق على طالب العلم، ويدني منه ما كان بعيدًا عن نطاق ذهنه ومجال بحثه، ليظفر بهذه المراجعة على ما يؤول إلى علمه مما ضلَّ عنه في غير تخصصه، وهذا إذا كان متأكدًا في تخصصه الذي اصطفاه، فهو في حق بقية العلوم آكدُ، لأنَّ في كلِّ علمٍ من العلوم من الفروع والذيول ما يُحار من أجله المتخصِّصُ فيه، فما الظنُّ بالوارد عليه؟ إضافةً إلى كون مراجعة المختصِّين ضرورةً منهجيةً، فهم أقدرُ الناس على تبيانِ حقائق تخصصهم وضمِّ نظائره وجمعِ متناثره، أمَّا الصُّدُوف عن مراجعتهم، أو أخذُ ما تعلَّق بعلمهم من غيرهم فيشوِّشُ على الطالب علمَه، ويطوِّل طريقَه، ويحيدُ به عن مطلوبه، فليتَّخذِ المتخصِّصُ في كلِّ فنٍّ أعوانًا له وأنصارا.

■ العلم باللُّغة:

إن تعجبْ فعجبٌ قولُ من يرى أن اللُّغة العربية مما لا يليق التوسع فيه إلَّا لمن تخصَّص فيها، وهذا رأيٌ فائلٌ لا خطامَ له ولا زمامَ، فإنَّ التوسُّعَ في اللُّغة لا يزيد الناظر إلا بَصَرًا في تخصصه، أيًّا كان ذاك التخصُّص، واللُّغةُ العربيَّةُ وإن كانت أحدَ العلوم التي تحيَّزت، فذلك من أجل ضبط قواعدها وتقرير أدلتها وبيان ما عليه لغةُ العربِ، وما ينبغي أن يُلحَقَ بها ويُطرَدَ، لا أن يكونَ العلمُ بنتائجها من خاصَّة أهلها، فإذا ما استثنينا المباحثَ النظريَّةَ من علوم اللُّغة العربية، وما تعلَّق منها بأصولها الموطِّئة لنتائجها، فإنَّ على طالب العلم

أن يستكثرَ من تحصيل اللُّغة ما أمكنه ذلك، أمَّا الوسائل التي توسَّل بها أهل اللُّغة لنتائجهم فالقول فيها كالقول فيما يُؤخذ من سائر العلوم.

والذي أشير إليه هنا يتعلَّق أصالةً بالـمُخرَج النهائي الذي قدَّمه لنا أهلُ اللُّغةِ وسَدَنَتُها، فاللُّغة تجري من العلوم مجرى الدم من بني آدم، ووجه اختصاص اللُّغة بذلك من بين سائر العلوم عائدٌ إلى فقه منزلة العربية من الشريعة بعامَّة، فما دامت هذه الشريعةُ عربيَّةً، فلا يفهمها حقَّ الفهم إلَّا مَن فَهِمَ اللُّغةَ العربيَّةَ حقَّ الفهم.

أمَّا سائر العلوم فعلى نفوذها في العلوم جملةً إلَّا أنَّ تأثيرها غالبًا إنما يقع في مجالاتٍ منها، وليس كذلك اللُّغة، فإنه لا ينفك عنها ناظرٌ في الشريعة، أيًا كان مجالُ نظره، ولما نظر الشاطبيُّ (٧٩٠هـ) في العلوم وفتَّش في أيِّها تتوقف عليه صحَّةُ الاجتهاد، بحيثُ لا يحصل الاجتهاد في الشريعة إلَّا بالاجتهاد في تحصيله على تمامه = قال: (الأقربُ في العلوم إلى أن يكون هكذا: علمُ اللُّغة العربية، ولا أعني بذلك النحوَ وحدَه، ولا التصريفَ وحده، ولا اللُّغةَ، ولا علمَ المعاني، ولا غيرَ ذلك من أنواع العلوم المتعلقة باللِّسان، بل المراد جملة علم اللِّسان، ما عدا علمَ الغريب، والتصريفَ المسمى بالفعل، وما يتعلَّق بالشعر من حيث هو شعرٌ كالعَرُوض والقافية، فإنَّ هذا غيرُ مفتَقَرٍ إليه هنا ... وبيانُ تعيُّنِ هذا العلم أنَّ الشريعةَ عربيَّةٌ، فلا يفهمها حقَّ الفهم إلا من فَهِمَ اللُّغة العربية حقَّ الفهم، فإذا فرضنا مبتدئًا في فهم العربية فهو مبتدئٌ في فهم الشريعة، أو متوسِّطًا فهو متوسِّطٌ في فهم الشريعة، والمتوسِّط لم يبلغ درجة النهاية، فإنِ انتهى إلى درجة الغاية

في العربية كان كذلك في الشريعة، فكان فهمُه فيها حجَّةً كما كان فهم الصحابة وغيرهم من الفصحاء الذين فهموا القرآن حجَّةً)[1].

ولهذا الاختصاص قال الفرَّاء (٢٠٧هـ): (قلَّ رجلٌ أنعم النظر في العربيَّة وأراد علمًا غيره إلَّا سَهُلَ عليه)[2].

وعن النحو خصوصًا قال أبو بكر الشنتريني (٥٤٩هـ): (لو لم يكن من فضائل هذا العلم إلَّا أنَّ صاحبَه مترشِّحٌ لسائر العلوم، مستطيلٌ عليها، متصرِّفٌ فيها، مالكٌ لأزمَّتها، ولا يتعذَّر عليه شيءٌ منها، هذا مع استغنائه عنها وافتقارها إليه)[3].

وفي المقابل فمَن جَهِلَ النَّحوَ صَعُبَ عليه غيرُه، كما قال ابن حزم (٤٥٦هـ): (إنْ جَهِلَ هذا العلمَ عَسُرَ عليه علمُ ما يقرأ من العلم)[4].

بل إنَّ مَن جَهِلَ العربيَّةَ وعلومَها جرَّ ذلك عليه فسادَ الرَّأي والنَّظر، كما يقول الجاحظ (٢٥٥هـ): (للعرب أمثالٌ واشتقاقاتٌ وأبنيةٌ، وموضعُ كلامٍ يدلُّ عندهم على معانيهم وإراداتهم، ولتلك الألفاظ مواضعُ أُخَرُ، ولها حينئذٍ دلالاتٌ أُخَرُ، فمن لم يعرفها جَهِلَ تأويل الكتابِ والسنَّةِ، والشاهدِ والمثلِ، فإذا نظر في الكلام وفي ضروبٍ من العلم وليس هو من أهل هذا الشأن هَلَكَ وأهلَكَ)[5].

---

(١) الموافقات (٥: ٥٢-٥٣) بتصرُّف يسير.

(٢) معجم الأدباء لياقوت الحموي (١: ١٧).

(٣) تنبيه الألباب على فضائل الإعراب (٢٧).

(٤) رسائل ابن حزم (٤: ٦٦).

(٥) الحيوان (١: ١٥٤).

وإذا نظرنا في التاريخ العلمي رأينا (اهتمام علماء كل فنٍّ وعلمٍ باللُّغة، يقدمونها أمامَ كل بحث، ويُعنَون بها قبل كل كلام، ولا عجب في هذا، فاللُّغة هي المدخل الحقيقي لمعرفة علومنا كلها وتاريخنا كله، والاستهانة بها والتفريط في قواعدها ورسومها إنما هي استهانةٌ وتفريطٌ بمعارفنا وعلومنا كلها)[1]، وما ذلك إلا لأن (اللُّغة هي خزانة الفكر الإنساني)[2]، وهي (صورة وجود الأمة، بأفكارها ومعانيها وحقائق نفوسها)[3]، فليست اللُّغة قسيمًا للعلوم، بل هي ركنٌ أساسٌ فيها، وتمامٌ لها، ولما أراد ابن تيمية (٧٢٨هـ) بيان فضل العرب على غيرهم ذكر أن الفضل إمَّا أن يكون بالعلم النافع أو العمل الصالح، ثمَّ لما بين ما امتازت به العرب في علمها قال: (العلم له مبدأ، وهو: قُوَّةُ العقل الذي هو الفهم والحفظ. وتمامٌ، وهو: قُوَّةُ المنطق الذي هو البيان والعبارة، والعرب هم أفهمُ من غيرهم، وأحفظُ وأقدرُ على البيان والعبارة، ولسانُهم أتم الألسنة بيانًا وتمييزًا للمعاني، جمعًا وفرقًا)[4].

ولو لم يكن في بيان أهميتها إلا أنَّ أهلَ كلِّ علمٍ لا يعبرون عن علمهم ولا يفتنُّون في الإبانة عن أغراضه إلَّا بلسانها لكفى، والبيان (عِمَادُ العلم، ولا يتأتى البيان إلا لمن قد ألقى بصحراء الأدب بعاعه، فانقادت إليه أزمَّته حين مدَّ إليها باعَه)[5].

---

(١) مقالات الطناحي (١: ١٧٩).
(٢) أباطيل وأسمار لمحمود شاكر (٣٤٦).
(٣) وحي القلم للرافعي (٢: ٣٩).
(٤) اقتضاء الصراط المستقيم (١: ٤٤٧).
(٥) كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب لابن الأثير (٣٥). والبَعَاع: الجهاز والمتاع.

قال الطناحي (١٤١٩هـ): (كان الأدبُ - وما زال - خيرَ سبيلٍ لإيصالِ المعرفة، وسرعةِ انصبابها إلى السمع، واستيلائِها على النفس، والبليغُ يضع لسانَه حيث أراد، وإنَّك لتجد كثيرًا من الدراسات قد جمعت فأوعت، لكنها لم تبلغ مبلغَها من النفع والفائدة، لجفافِها وعُسرِها)[١].

وقال الشوكاني (١٢٥٠هـ) موصيًا مَن كان رفيعَ الرُّتبة في العلم: (ينبغي أن يكون كلامه على قدر علمه، وهو إذا لم يمارس جيِّدَ النَّظمِ والنَّثر كان كلامُه ساقطَ الاعتبار عند أهل البلاغة، والعلمُ شجرةٌ ثمرتُها الألفاظ. وما أقبحَ بالعالم المتبحِّر في كلِّ فنٍّ أن يتلاعبَ به في النَّظم والنَّثر من لا يجاريه في علمٍ من علومه، ويتضاحكَ منه مَن له أدنى إلمامٍ بمستحسَنِ الكلام ورائقِ النظام)[٢].

ثمَّ إنَّ للُّغَةِ وإشراقَتِها من لسان المتحدث بالعلم بريقًا يفتن المتلقِّي، وقد كان الشافعيُّ (٢٠٤هـ) يبهر أهل زمانه بلغته، حتى صار بيانه سائقًا لهم إلى مجالسه، ولما أراد الإمام أحمد (٢٤١هـ) أن ينعت الشافعي للحميدي (٢١٩هـ) قال له: (ههنا رجلٌ من قريش له بيانٌ ومعرفةٌ). فسأله الحميديُّ عنه فقال: (محمد بن إدريس الشافعي).

قال الحميدي: (وكان أحمد بن حنبل قد جالسه بالعراق، فلم يزل بي حتى اجترَّني إليه)[٣].

---

(١) الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم (٨٦).
(٢) أدب الطلب ومنتهى الأرب (١٣٧-١٣٨).
(٣) آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (٤٤).

ولما أتى عبدالملك الماجشون (١٦٤هـ) - وهو في حداثة سنه - إلى المنذر بن عبد الله الحزامي (١٨١هـ)، وتحدَّث أمامَه = اهتزَّ له على غَيْرَةٍ لما رأى فيه بعض الفصاحة، وقال له: (اطلبِ العلمَ، فإنَّ معك حذاءَك وسقاءَك)[1].

وقد كان إمامًا العربية في زمانهما ثعلبٌ (٢٩١هـ) ومحمَّدُ بن يزيد المبرِّدُ (٢٨٥هـ) محطَّ أنظار التلاميذ والمتعلِّمين، وكان بينهما من التَّنافسِ والتَّزاحمِ ما هو معلومٌ، حتى كان ثعلبٌ يبغي مناكدةَ المبرِّدِ فيرسل إليه طلابه ليكدِّروا صَفْوَ مجلسه بمشكلات العربية المعجِزة، لكنَّ سؤالاتِهم لا تلبث أن تصطدم بصخرة تحقيق المبرِّدِ وفحولة معارفه، فكان ذلك يحفز بعض طلاب ثعلب للانتقال إلى مجلس المبرد، ومنهم زوجُ ابنتِه أبو عليٍّ الدينوريُّ (٢٨٩هـ)، فقد كان يتخطَّى مجلس ثعلب أمامَ عينيه، ويمضي إلى مجلس المبرد، فكان ذلك يغمُّ ثعلبًا، وكان يعاتبه رجاءَ أن يكفَّ عن شهود مجالس المبرد، لكنَّ أبا علي لا يلتفت إليه[2]، وربُّك يصنَعُ لمن يشاء بما يشاء.

وقد كان لكلٍّ من هذين الإمامين امتيازاتٌ فَضَلَ بها صاحبَه، ومن تلك الامتيازات التي شخصت بأبصار الطلبة إلى المبرِّد: فصاحتُه وبيانُه، بخلاف ثعلبٍ، حيث لم يكن موصوفًا بالبلاغة[3]، كما أنه لم يكن يتكلَّف الإعراب في كلامه، بل كان إذا دخل على طلابه وقاموا قال لهم: (أَقْعُدوا، أَقْعُدوا) بفتح الهمزة!

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر (١: ٣١٢).
(٢) انظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي (١: ٢٠٦).
(٣) انظر: طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي (١٤٣)، معجم الأدباء (٢: ٥٤٣).

ومما قاله أبو منصور الأزهري (٣٧٠هـ) مفاضلًا بين هذين الإمامَين: (كان محمَّدُ بنُ يزيدَ أعذبَ الرجلين بيانًا، وأحفظَهما للشعر المحدَث، والنَّادرة الطَّريفة، والأخبار الفصيحة)(١).

ولذلك كان ثعلبٌ (٢٩١هـ) يتحاشى الاجتماع بالمبرد (٢٨٥هـ) مع رغبة المبرد في الجلوس معه، ولما سُئِلَ خَتَنُه الدينوريُّ عن ذلك قال: (أبو العباس محمَّدُ بنُ يزيدَ حَسَنُ العبارة، حُلْوُ الإشارَةِ، فصيحُ اللِّسان، ظاهرُ البيان، وأحمدُ بنُ يحيى مذهبُه مذهبُ المعلِّمين، فإذا اجتمعا في محفل حُكِم لهذا على الظَّاهر إلى أن يُعرَفَ الباطن)(٢). فانظرْ فضلَ اللُّغَةِ والبيانِ على أهل اللُّغة أنفسهم، فكيف هي الحالُ بمن هم دونهم في هذا الشأن؟!

*****

مع كلِّ ما مضى فإنَّ مفهومَ التَّخصُّصِ يظلُّ مفهومًا معقَّدًا، والقدر المجزئ من كلِّ علمٍ يبقى قدرًا عائمًا، لكنَّ المحقَّقَ مما مضى أن طرفَي الرأي (التوسُّع اللَّا منضبط/ التخصُّص المعزول) مجانفان لمنطق العلم، ويبقى الوسط بين الطرفين كعادته مشكلًا، كما قال الطوفي (٧١٦هـ): (غالب مسائل الخلاف إنما وقع الخلاف فيها من حيث كانت واسطةً بين الطرفين، وكلُّ واسطةٍ بين طرفين يتَّجه النزاع فيها لضربها بالنسبة إلى كلٍّ من الطرفين)(٣).

(١) تهذيب اللغة (١: ٢٧).

(٢) طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي (١٤٣)، معجم الأدباء (٦: ٢٦٨٢) وفيه أن كنية الدينوري أبو عبدالله، وهو سهوٌ، فإن كنية ختن ثعلب أبو علي، لا أبو عبدالله.

(٣) درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح (١٦٩).

ولو أَجَلْنَا النظر في العلماء الموسومين بالتوسع والشمول العلمي والخروج عن قيد التخصصات لرأينا واحدَهم تتفاضل علومُه قوةً وضعفًا، ولربّما رأيناه في علمٍ ما من عداد المشاركين فيه دون أن يبلغ أمداد المختصّين به، بل ربَّما كان موسومًا بالقصور والضعف فيه كما تقدمت الإشارة إلى شيءٍ من ذلك، فآل التوسُّع إذًا إلى أن يكون تخصُّصًا مقنّنًا، وهذا يجعلنا نفارقُ مداولة هذه الثنائية بترجيح كفةٍ على أخرى ترجيحًا مطلقًا، ويحفِزنا إلى رسم وساطةٍ عادلةٍ بين التخصص والتوسع، فالتخصُّصُ لا مناصَ منه لطالب العلم، التخصُّصُ الذي يستوفي فيه الطالب تصوُّرَ فروعِ تخصُّصه وأصوله، ويحيطُ بمشكلاته، ويُحسِنُ به أن يعبِّرَ عنه وينفصلَ عن الاعتراضات الموجهة عليه، التخصُّصُ الذي يجعل به سائرَ العلومِ مكمِّلةً له دون خَلقِ حواجزَ موهومةٍ بأيدي العجز والتفريط، ودون نفخِ جبالٍ من الدَّعاوى يتسلَّط بها على غير تخصُّصِه بلا استحياء علمي.

وإذا ما رأينا اصطلاح جمهور المعاصرين وتناولَهم لمفهومَي التخصص والتوسع واستصحبنا ما تقدَّم فنحنُ بحاجة إلى أن نخصِّص التوسع، ونوسِّع التخصص، لا أن نفاضلَ بينهما على وجه الإطلاق، ورجاحةُ عقلِ طالب العلم ووفرةُ ملكاتِه ليست رهينةً لهذا ولا ذاك، (فليس المهم في تعدُّد الجوانب العقليَّة وحدةُ الموضوع أو كثرتُه، ولكنَّ المهمَّ هو طريقة التناول وطريقة التصرُّف ومقدار القوَّةِ اللَّازمةِ لتناولِه وتصريفِه)(١)، فلا فضلَ لتخصُّصٍ على توسُّعٍ، ولا لتوسُّعٍ على تخصُّصٍ إلَّا بالتحقيق.

(١) بين الكتب والناس للعقَّاد (١٤١).